

## PRESS CLIPPING SHEET

<b>PUBLICATION:</b>	Al Ahram Al Massai
<b>DATE:</b>	06-March-2016
<b>COUNTRY:</b>	Egypt
<b>CIRCULATION:</b>	230,000
<b>TITLE :</b>	Doctors: Decision obligating universities to provide free treatment to students is fantastical...and will not be implemented without financial support
<b>PAGE:</b>	03
<b>ARTICLE TYPE:</b>	Government News
<b>REPORTER:</b>	Asmaa Sayed Ahmed

**تساءلت: كيف يتم علاج الطالب بـ 15 جنيهًا في العام؟**  
**الأطباء: حكم إلزام الجامعات بتوفير العلاج المجاني**  
**للطلبة خيالي.. ولن يتم تنفيذه لعدم وجود اعتمادات مالية**

كتب. أسامة سيد أحمد:

أكدت نقابة الأطباء أن الحكم الذي أصدرته محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة أمس بإلزام رؤساء الجامعات بتوفير الرعاية الصحية وتقديم العلاج مجاناً على نفقة الجامعة لجميع الطلاب دون سقف مالي نظير ما يسدونه من اشتراكات بالجامعة بالرغم من أنه يتوافق مع أحكام الدستور والقانون إلا أنه لن يتم تنفيذه في ظل عدم توفير الاعتمادات المالية اللازمة لعلاج نحو 3 ملايين طالب بالجامعات.

صرح بذلك الدكتور خالد سمير عضو مجلس إدارة نقابة الأطباء، أستاذ جراحة القلب بكلية الطب بجامعة عين شمس مشيراً إلى أن القانون يؤكد أن كل مواطن له تأمين صحي له حق في العلاج من كل الأمراض وأضاف أن طلبة الجامعات مؤمن عليهم في التأمين الصحي وهذا وإن كان متوافقاً مع القانون إلا أنه غير متوافق مع الواقع.

وتساءل هل يتوقع أحد أن تكون لطلبة الجامعات خدمة طبية وعلاج مجاني من جميع الأمراض؟ وهل تستطيع الجامعات علاج 3 ملايين طالب من جميع الأمراض سنوياً بمبلغ 45 مليون جنيه في ظل حجم الاشتراكات المتدنية في التأمين الصحي والتي تبلغ 15 جنيهًا في العام بما يعادل 1,25

لا بد أن يتوقف إصدار مثل هذه القوانين التي ليس لها أي علاقة بالواقع دون أن يتم تنفيذها. وأشار إلى أن هناك جامعات خاصة ليس بها مستشفيات جامعية مؤهلة لعلاج المواطنين والطلبة ومنها مصر الدولية و 6 أكتوبر والتي بها كليتان للطب الخاص حيث إنه يتم إرسالهم إلى مستشفى عين شمس والقصر العيني.

وأضاف أنه لا بد أن يكون القانون الذي يتم إصداره عقلًا وحقيقياً ويمكن تطبيقه على أرض الواقع وليس وضعه على الرفوف أو في الأدراج دون أن ينعم المواطنون به. وكانت محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية الدائرة الأولى بالبصرة أكدت أمس أنه لا يجوز لرؤساء الجامعات التنصل من التزامهم بتقديم العلاج والرعاية الطبية للطلاب.

وأشارت في حيثيات حكمها إلى أن قرار رئيس الجمهورية باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ألزم كل جامعة بإنشاء جهاز خاص بالشؤون الطبية تكون مهمته تقديم الرعاية الصحية لطلاب الجامعات وتوفير العلاج بالنسبة لهم واعتبار مستشفيات الجامعة من وحدات هذا الجهاز وذلك نظير ما يؤديه الطلاب من رسوم سنوية ومنها رسوم الخدمات الطبية.

حسين خيرى

جنيه شهرياً؟

وقال إن هذه الأحكام ومنها الحكم الذي صدر من القضاء الإداري بعلاج أي مريض بالطوارئ في المستشفيات العامة والخاصة خلال الـ 48 ساعة الأولى على نفقة الدولة والذي أصدر به رئيس الوزراء السابق قراراً إلا أنه لا يتم تنفيذه نظراً لعدم وجود بند في الموازنة أو عدم قدرة الاعتمادات المالية على تحملها دون إدراجها في الميزانية.

وأوضح أن القوانين التي تم إصدارها كانت قوانين مسببة تداعب خواطر المواطنين لاكتساب تعاطفهم دون أن تكون هناك اعتمادات مالية لتنفيذها أو العمل على وضعها في الخطة السنوية أو الخمسية القادمة مشيراً إلى أنه